

رهان التناظم بين تجسيد الشمول الرقمي ومكافحة الفساد الاداري
The Harmonization Bet between Digital Inclusion and Anti-
Administrative Corruption
(1) آمال بعيرة (2) خلفه سمير

(1) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البشير ابراهيمي برج بوعريرج (الجزائر)
Amel.baira@univ-bba.dz
(2) كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البشير ابراهيمي برج بوعريرج (الجزائر)
Samir.khalfa@univ-bba.dz

تاريخ النشر:
2025/04/01

تاريخ القبول:
2025/03/21

تاريخ الارسال:
2025/01/20

الملخص:

في ظل اهتمام الجزائر المتزايد لتجسيد مشروع التكنولوجيا الرقمية وادخالها حيز النفاذ داخل النظم الادارية؛ الأمر الذي يسمح بخلق مفهوم حديث يعمل على تحسين الخدمات المؤسساتية المقدمة من جهة والسعي لكسب ثقة المتعامل من جهة أخرى بضرورة التخلي عن نظام الورقنة المعتمد وتفعيل الرقمنة كآلية مستحدثة واستراتيجية تسمح بإنشاء بنية تحتية رقمية من خلال عصرنة الوحدات الادارية وتفعيل مرتكزات الرقابة والشفافية على ما تقدمه هذه الوحدات بما يساهم في تقليص بؤر الفساد التي تنشط بها الادارة.

وعليه فإن تعزيز الخدمات المرفقية في شكلها الالكتروني أتاح العديد من الايجابيات على اعتبار أن الخوض في الادارة الرقمية وتبني استراتيجيات تكنولوجيا يساهم في تطبيق ادارة عصرية مرقمنة تهدف للتصدي لكل أشكال الفساد الاداري داخل المؤسسات والمرافق العامة.

الكلمات المفتاحية : الرقمنة- الادارة الرقمية- الفساد الاداري- الحوكمة- مكافحة- الوقاية.

Abstract:

In view of Algeria's growing interest in reflecting the digital technology project and its entry into force within administrative systems; This creates a modern concept that improves the institutional services provided on the one hand and seeks to gain the client's confidence on the other hand in the need to abandon the approved

paper system and operationalize digitization as an updated mechanism and strategy that allows the establishment of digital infrastructure through the modernization of administrative units and the activation of the foundations of oversight and transparency of what these units provide, thereby contributing to the reduction of the points of corruption entrusted by the administration.

Thus, the enhancement of annexed services in its electronic form has provided many pros, considering that engaging in digital governance and adopting technological strategies contributes to the application of modern digitized management aimed at addressing all forms of administrative corruption within public institutions and facilities.

key words:

Digitization - digital management - administrative corruption - governance - combating - prevention.

مقدمة:

تواجه العديد من الدول تحديات تعيق تطبيقها لسياستها المنتهجة من بينها عوائق الفساد الإداري الذي يعد ظاهرة اجتماعية بأبعاد اقتصادية ومرجعية سياسية؛ فهو العائق الأساسي أمام فرض الدولة للأسس القائمة عليها، كون أن الفساد الإداري يصيب المؤسسة الإدارية بالشلل؛ ما يجعلها غير قادرة على تأدية المهام المرجو منها تحقيقها. تفشي هذه الظاهرة الإدارية جعل من الدولة الجزائرية تصب اهتمامها لمجابهة الفساد داخل مؤسساتها العمومية؛ وذلك بخلق كم هائل من القوانين التي شهدتها المنظومة التشريعية من أجل النهوض بسياسة الإصلاح ومكافحة الفساد الإداري، فواقع الإدارة الجزائرية يتميز بتفشي الرشوة، المحسوبية، الوساطة ولا سيما التحايل عن القوانين؛ ضف إلى ذلك العديد من الظواهر السلبية التي شهدتها الإدارة العامة، الأمر الذي دفع إلى استحداث البيئة الإدارية من خلال إدخال مفهوم الرقمنة والتكنولوجيا المعلوماتية بهدف عصنة هذه الأجهزة؛ على اعتبار أن الخوض في التكنولوجيا الادارية وتبني استراتيجيات تقنية تساعد على الاستفادة قدر الامكان من معطيات ثورة تكنولوجيا الاعلام تعمل على تطبيق إدارة عصرية رقمية كآلية لمجابهة الفساد الاداري داخل المؤسسات والمرافق العامة. ولعل المبتغى الأساسي وراء دراستنا لهذه الجزئية يتمحور في رغبتنا في ازالة الغموض واعطاء صورة مبسطة عن موضوع الرقمنة وتطبيقاته داخل الادارة العمومية مما يتيح لنا فرصة ربطه بجزئية الفساد ومدى امكانية التصدي له من خلال الاعتماد على الأنظمة

الرقمية الافتراضية التي تبعد كل البعد عن الأنظمة التقليدية المعتمدة في واقع الإدارة العامة.

- وبعد كل المعطيات المقدمة في دراسة هذا الموضوع، دفعنا الأمر لطرح الإشكال الآتي:
- ما مدى تجسيد الرقمنة داخل الهيئات الادارية كآلية للتصدي لظاهرة الفساد الاداري؟.

ولفحص هذه الإشكالية؛ واحاطةً بكل جوانب الموضوع ارتأينا أنه من الأجدر الاعتماد على المنهج التحليلي كوننا بصدد تحليل ظاهرتي الرقمنة من خلال ابراز أهدافها ومعالمها، ضف إلى ذلك تفشي ظاهرة الفساد داخل المرافق العامة من خلال توضيح اسبابه وآثاره؛ كل ذلك يسهم في بيان تطبيقات الرقمنة وتعميمها داخل الوحدات الادارية أسلوب فعال للقضاء عن الفساد الاداري من خلال تفعيل تقنيات المسائلة والرقابة الإلكترونية. ووصولاً للهدف المنشود من دراستنا هذه قمنا بهندسة الخطة الموالية:

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لمصطلحات الدراسة.
المبحث الثاني: تفعيل الشمول الرقمي بين متطلبات الوقاية والمكافحة.
- أهمية الموضوع.

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية لمصطلحات الدراسة

تبرز آلية الرقمنة وظاهرة الفساد الإداري كمفهومين متلازمين في النقاشات القانونية والإدارية المعاصرة، نظرًا لما أحدثته الثورة الرقمية من تحولات جوهرية في عمل الهياكل والمؤسسات العامة، وتأثيرها المباشر في الحد من مظاهر الفساد الإداري الذي يشكل تحدياً رئيسياً أمام وضع منظومة إدارية نزيهة وفعالة؛ وعليه تعد الرقمنة الوسيلة والتقنية القانونية التي تشرع في الحد من الممارسات الفاسدة من خلال تفعيل آليتي الشفافية والمسائلة بشكل يهدف لتحقيق الصالح العام.

ومن هذا المنطلق تعد دراسة العلاقة بين الرقمنة والفساد الاداري تستوجب تحليل الاطر التشريعية والتنظيمية، التي تعكس مدى فاعلية تكريس التحول الرقمي آلية للحد من الفساد الاداري.

المطلب الأول: دراسة في مفاهيم الرقمنة

لتجسيد أي مشروع ناجح يحتاج لتهيئة البيئة المناسبة لطبيعة العمل به حتى يثمر بأهداف النجاح المرجوة، وعند الحديث عن البيئة الرقمية نجد أن شأنها شأن أي مشروع آخر لابد من مراعاة متطلبات تحقيقه على المستويين الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في الارتقاء بمعيشة المجتمعات وتعزيز تنميته؛ الأمر الذي دفع إلى تفعيل مثل هذه النظم الرقمية داخل الأجهزة والمؤسسات الادارية عن طريق تحسين طرق تقديم خدماتها لطلابها باستحداث طرق جديدة الكترونية بعدما كانت في شكلها التقليدي؛ حيث لجأت العديد من الكيانات الادارية والمؤسساتية إلى اعتماد الرقمنة والتكنولوجية الرقمية لتطوير بنية مشاريعها الادارية وبالتالي الارتقاء بمردودية الخدمات المقدمة.

وعليه فان مصطلح الرقمنة والبيئة الرقمية هو وليد العصر ويقصد به عملية استبدال البيانات المكتوبة بالطريقة اليدوية على الأوراق وتحويلها للنظام الرقمي الالكتروني عبر شبكة الانترنت؛ و بمقابل ذلك فهي السعي للتحويل من النظام والأساليب التقليدية المعهود بها إلى نظم الحفظ الالكترونية؛ الأمر الذي يجعلها تساعد على حل العديد من المشكلات المعاصرة بما في ذلك ما يلي:

- ✓ تحسين كفاءة العمل وتسهيل التعاون بين الموظفين والمراقبين.
- ✓ تحسين التعامل مع الجمهور عن طريق سرعة التنفيذ وتلبية مطالب الجمهور والعملاء.
- ✓ توسيع نطاق الخدمات من خلال امكانية تأدية نفس المهام عن بعد بدلا من عناء التنقل إلى الهيئة أو الادارة المعنية.
- ✓ امكانية الحصول على المعلومات والبيانات في أي وقت عبر العديد من الأدوات التكنولوجية.

الفرع الثاني: النطاق القانوني للبيئة الرقمية في الجزائر

في اطار التجسيد الفعال والمتكامل للبيئة الرقمية وتدعيم السياق القانونية المتعلقة بالإدارة الالكترونية عملت الجزائر على تدعي الميثاق الافريقي لقيم ومبادئ

الخدمة العامة والادارة بالمصادقة عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12-415¹؛ والذي تضمنت المادة 06 منه على واجب الادارة العامة في ضمان الخدمة العمومية لكل الأفراد والزام الادارة العامة بتوفير المعلومات الضرورية لتلبية حاجيات المستخدمين، الأمر الذي يجعل بالإدارة الجزائرية تسعى لتوفير الآليات والتقنيات الكفيلة للالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة في تعاملاتها مع الجمهور.

ف نجد أن المشرع الجزائري قد قيد الادارة أثناء ابرامها للعقود الإدارية بضرورة احترام المبادئ الأساسية للتعاقد المتمثلة أساسا في مبدأ العلانية والشفافية، حرية المنافسة الشريفة، حسن الاستغلال للمال العام، والمساواة بين المتعاملين².

إلا أن تدعيم المشرع الجزائري لمظاهر الرقمنة والبيئة الرقمية يظهر جليا من خلال اصدار القواعد العامة المتعلقة بالتصديق والتوقيع الالكتروني ضمن القانون رقم 15-04³.

وعليه وفي اطار النهوض بالاستراتيجية الرقمية لتحقيق الادارة الالكترونية تطلب ذلك العمل على الاطار المرجعي القانوني الوطني في المجال الرقمي، حيث أن تجسيد مبادئ الادارة الرقمية في ظل قانون خاص من شأنه أن يغطي كافة القضايا القانونية التي يمكن اثارها باستخدام تكنولوجيا المعلومات وبناء مجتمع معلوماتي في ظل البيئة الرقمية. وبالخوض في التشريع القانوني الجزائري نجد أن هناك نقص فادح في هذا المجال الرقمي يعكسه عدم وجود قانون خاص يتماشى والممارسات الرقمية ومتطلبات تحقيق الادارة الالكترونية؛ فكان من أهداف استراتيجية الجزائر في تحقيق البيئة الرقمية هو تعزيز الثقة في الادارة الالكترونية الذي بدوره نجده قائم على وجود اطار تشريعي وتنظيمي مناسب للانتقال نحو التحديث الاداري وعصرنة مرفق الادارة من خلال تجسيد أسسها الرقمية في الجزائر.

¹ المرسوم الرئاسي رقم 12-415 المؤرخ في 27 محرم 1434 الموافق لـ 11 ديسمبر 2012، يتضمن التصديق على الميثاق الافريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والادارة، ج.ر. العدد (68).

² المادة 09 من القانون رقم 06-01 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

³ القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 1 فيفري 2015 المحدد للقواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، ج.ر. العدد (06) الصادرة بتاريخ 2015/02/10.

المطلب الثاني: دراسة في مفاهيم الفساد الإداري

حتى يتسنى لنا الخوض في بناء جل المعارف المحيطة بهذه الظاهرة الخطيرة التي أقرها المشرع الجزائري واستوجب الوقاية منها ومكافحتها من خلال ما رصده ضمن القوانين المقننة لظاهرة الفساد عموماً و الفساد الإداري على وجه الخصوص، حيث يعد الفساد بوجهه العام مجموعة الأفعال التي تمارسها طائفة الأفراد بحيث تكون منافية ومخالفة للقوانين والأنظمة السائدة والعرف العام، يقصد من ورائها تغليب المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

وعليه التطرق للأطر المفاهيمية فيما يخص الفساد الإداري لا تستوفي شروطها إلا مروراً بمجمل العناصر الإيضاحية الموالية:

الفرع الأول: مفهوم الفساد الإداري

تردد مصطلح الفساد الإداري في مختلف القطاعات نظراً لكونه جريمة و ظاهرة سلبية عالمية وسريعة الانتشار وسط المجتمعات، مما دفع بها لأن تكون محل اهتمام القانونيين والحكومات والمجتمعات الدولية بنطاقها الواسع من خلال اقرار آليات للوقاية منها ومجابهتها، وعليه سنقوم بتقديم جملة من التعاريف:

- يعد الفساد الإداري سوء استخدام الوظيفة العامة من خلال الحصول على منافع شخصية أو مكاسب ذاتية غير شرعية¹.
- يعبر عن الفساد الإداري بكونه تلك الانحرافات والمخالفات الإدارية والوظيفية الصادرة عن الموظف العام أثناء تأدية مهام وظيفته العمومية: كالامتناع عن أداء العمل، أو افشاء أسرار الوظيفة وغيرها..².
- عرفه الدكتور أحمد رشيد على أنه: "الفساد الإداري هو تصرف وسلوك وظيفي سيئ فاسد خلاف الإصلاح هدفه الانحراف والكسب الحرام والخروج عن النظام لمصلحة شخصية"¹.

¹ سالم حنان، ثقافة الفساد في مصر، دراسة مقارنة للدول النامية، الطبعة الأولى، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003، ص3.

² قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، الفساد الإداري والمالي - المفهوم - الأسباب - الآثار - وسائل مكافحة -، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت- العراق، المجلد 6، العدد 18، 2014، ص 05.

- كما عرفه الدكتور صلاح الدين فهمي: "الفساد الإداري هو كل تصرف قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين يسود في بيئة بيروقراطية يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة مما يؤدي إلى إهدار في الموارد الاقتصادية الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي"².

وعليه من خلال التعاريف المذكورة أعلاه نستشف بأن الفساد الإداري يندرج ضمن العديد من السلوكات والانحرافات وكذا الأعمال الوظيفية السلبية والغير مشروعة التي يقدم على إتقانها الموظف داخل الجهاز الإداري الحكومي؛ عن طريق انحرافه المتعمد في تنفيذه لمهامه الإدارية الرسمية و استغلال الوظيفة العمومية الممنوحة له لتحقيق منافع شخصية تبعد كل البعد عن تلك الأهداف الموازية للمصلحة العامة.

الفرع الثاني: طرق مجابهة الفساد الإداري

حظيت ظاهرة الفساد وانتشاره على المستويين الوطني والدولي باهتمام بالغ في الدوائر السياسية والمؤسسات الدولية حيث شغلت أولويات الخطط الحكومية والاستراتيجيات المنفذة بهدف علاج تفشي هذه الظاهرة ومحاصرة انتشارها، الأمر لا يكون إلا بتفعيل اجراءات وخطى واضحة تنصب على معرفة الجذور الأساسية المؤدية لخلق كيان الفساد بصفة عامة، ومن هذه الاجراءات:

- الاعتماد على مبدأ المسائلة الذي يعد مبدأ أصيل في الأنظمة الديمقراطية.
- العمل على اقامة دورات تكوينية لفائدة الموظفين بالتركيز على أخلاقيات الوظيفة العامة والمسؤولية العمومية.
- تعزيز دور وسائل الاعلام في التشهير والتذكير برموز الفساد ومدى خطورة تفشيها داخل المجتمعات.

¹ أحمد رشيد، الفساد الإداري الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، دار الشعب، مصر، 1986، ص 85.

² صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق كعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص 40-41.

■ ضرورة استحداث أجهزة وهيئات متخصصة في مكافحة الفساد، كالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي انشأت بموجب المرسوم التنفيذي 413/06¹.

■ خلق الوعي المجتمعي بخطورة التعايش مع ظواهر الفساد التي بدورها تعد خطر على النظام الاجتماعي وبالتالي فقدان الثقة في مؤسسات الدولة.

المبحث الثاني: تجسيد آلية الرقمنة بين متطلبات الوقاية والمكافحة

في ظل تركيز الجزائر على ضرورة عصرنة القطاع الإداري ما يقابله العمل على تقديم أنشطة تنسم بالكفاءة والفعالية من طرف المؤسسات؛ عملت الدولة على التخلي عن جل الأنظمة التقليدية السائدة داخل الوحدات الإدارية، من خلال تعزيز الشمول الرقمي كتقنية مستحدثة بغية ترشيد الخدمات المرفقية وتقريب المواطن من الإدارة لإحداث بنية تحتية رقمية بعصرنة الوحدات الإدارية، وتفعيل مرتكزات الشفافية والرقابة.

المطلب الأول: الأثر الوقائي للرقمنة في ظل مكافحة الفساد الإداري

تعد الشفافية والمسائلة مترادفان يعزز كل منها وجود الآخر؛ حيث أن غياب الشفافية يفقد وجود المسائلة ولا يتأتى ذلك إلا بتطبيق نظام الإدارة الرقمية.

الفرع الأول: مساهمة البيئة الرقمية في تعزيز ودعم الشفافية الإدارية

يعد مبدأ الشفافية من المبادئ التي تقوم عليها العديد من الأنظمة؛ على اعتبار أنه أحد المقومات والشروط الأساسية للتنمية الشاملة التي يستوجب توافرها على مستوى جل الأنشطة والوظائف لتعزيز مفهوم الحكم الرشيد.

وعلى هذا الأساس فالبحث في مفهوم الشفافية بوجه عام نجد أنها عملية إزالة الغموض واللبس من السياسات المنتهجة، ووفقا لذلك يتطلب الأمر أن تكون بسيطة الفهم والتطبيق؛ وبمفهوم مقابل فالشفافية هي المناخ الملائم والمتطلب الرئيسي لضمان نجاح الإدارات والمؤسسات بتوفير مبدأ الوضوح.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 413/06، مؤرخ في 1 ذي القعدة 1427 الموافق لـ 22 نوفمبر 2006، الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفية سيرها، ج. ر العدد (74)، لسنة 2006.

كما نجد أن الشفافية الادارية هي احدى أدوات الرقابة الادارية لمكافحة الفساد الاداري في المؤسسات تهدف لتحقيق التنمية والتطوير للمرفق الاداري؛ من خلال نشر كافة المعلومات والتعليمات والقوانين والقرارات على كل الأصعدة وبوضوح، ضف إلى ذلك كون أن الشفافية الادارية من المفاهيم الحديثة المطبقة داخل الادارة التي تسعى لتطوير مرفقها وأنظمتها نظرا لما تتيحه من قطع الطريق للفساد الاداري ومن جهة أخرى تزيد من ثقة المواطن في المنظمات وخدماتها المقدمة.

وتقوم الشفافية الادارية ضمن مستويين يكون أولها ذاتي يشمل شفافية القوانين والتشريعات والاجراءات الادارية؛ الأمر الذي يفرض على الجهات الادارية اعلان جميع التعليمات واللوائح المعمول بها لكافة متعاملها، على أن تكون مبنية على أسس ومعايير واضحة بعيدة كل البعد عن المحسوبية والمحاباة؛ في حين المستوى الثاني شمولي يتمثل في شفافية الاجراءات من خلال القيام بلقاءات دورية وبصورة منتظمة بين الأجهزة المركزية والرقابية من أجل تسهيل عملها والتضييق من بؤر الفساد وبالتالي تقييم الاداء للقيادات الادارية.

ونظرا لما قد يتيحه تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها من توفير الفرص للحكم على مدى فعالية الأجهزة الادارية، وبالتالي تعزيز قدرة المواطن على المشاركة، في حين يرتبط مسائلته الجهاز الاداري بمدى توفير المعلومات حول القوانين والاجراءات ونتائج الأعمال.

ويمكننا القول بأن الشفافية الادارية تعد أفضل وسائل الرقابة الادارية نظرا للأهمية التي تؤديها خاصة وما يتعلق بالوضوح في اجراءات العمل الذي يرفع من كفاءة وانتاجية العمل وبالتالي القدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة بما يضمن التطوير الاداري للمؤسسات المكلفة.

ومن هذا المنطلق نجد أن البيئة الرقمية تساهم في تحقيق الشفافية الادارية من خلال تقليل التدخل البشري في العمليات الادارية؛ حيث أنه يعمل على اتمام العديد من العمليات التي بدورها تقلص من فرص المحسوبية والفساد، ضف إلى ذلك أنها تضمن النزاهة في إدارة الموارد العامة، من خلال الاعتماد على أنظمة الكترونية دقيقة للتصرف في الأموال العامة وغيرها، الأمر الذي يعزز الشفافية في ادارة المال العام.

وأخيرا نجد أن البيئة الرقمية وتفعيلها داخل المرافق الادارية يسهم في توضيح الأهداف والغايات المرجوة، ومن جهة أخرى وضوح الاجراءات وسهولة تدفق المعلومات ونشرها، وتداول التقارير الادارية والمالية عبر الوسائط الالكترونية.

الفرع الثاني: مساهمة البيئة الرقمية في تعزيز ودعم المسائلة الادارية

تعتبر المسائلة اجراء رقابي وتعرف بكونها وسيلة يمكن من خلالها للأفراد والمؤسسات تحمل مسؤولية أداؤهم، مما يسهم ذلك في كسب ثقة من يتعامل معهم واطمئنانه بأن الأمور تجري للصالح العام ووفقا للأهداف والخطط المرجوة على أن يتم التعامل وفق المشكلات بكل عدالة ومساواة.

كما تعد المسائلة تعبير عن حرص الادارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المخولة لها بغرض رفع الكفاءة والفعالية لهاته المنظمات؛ فهي منظومة تضم آليات وعناصر الشفافية، النزاهة، محاربة الفساد الاداري وبالتالي تحقيق الصالح العام.

وعليه توفر البيئة الرقمية هيكل تنظيمي مناسب للمرفق الاداري يسهل مسائلة المستويات الادارية ويساعد الموظفين في تقديم تقارير بصفة دورية عن نتاج أعمالهم ونجاعتها؛ وبالتالي تعزيز توفير المعلومات اللازمة لتقييم مشاريعها وخططها المرجوة، ضف إلى ما تقدمه البيئة الرقمية من انتظام للاجتماعات داخل الأجهزة الادارية التي من المحتمل أن تصبح بالوسائل التقنية وعن بعد، وفي مقابل ذلك تسهيل عملية تلقي الشكاوى والاقتراحات من طرف متعاملها عن طريق صندوق الشكاوى بالموقع الالكتروني.

وفي ذات السياق فإن البيئة الرقمية تتيح اعتماد برامج ونظم متطورة لمراقبة العمل الاداري؛ كالأنظمة المحاسبية الذكية التي بدورها تضمن توثيق جميع العمليات بشكل غير قابل للتلاعب.

ضف إلى ما تسهم به تقنية الرقمنة في دعم المسائلة الادارية، من خلال تسهيل تقديم الشكاوى والتظلمات عن طريق المنصات الرقمية والتطبيقات الحكومية.

المطلب الثاني: الأثر الاجرائي للرقمنة في ظل مكافحة الفساد الاداري

عملت الجزائر من أجل تحسين وترشيد الخدمات المقدمة من قبل مرافقها الادارية على الرفع من مستوى تقديمها بترقية التعاملات بين المواطنين و الأجهزة العمومية؛ الأمر الذي دفع بها لتبني مشروع الحوكمة الالكترونية الذي يسهم في وضع شبكات ربط بين

المؤسسات ولا سيما الوزارات عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية المتطورة أطلق عليه بالبوابة الرقمية الحكومية¹.

وتوازيًا لقاعدة المجابهة التي عرفها التشريع الجزائي رصد المشرع آلية جديدة تسهم في رفع الأداء الوظيفي عن طريق استخدام تقنيات الحوسبة، وتطبيق التكنولوجيات المعلوماتية وادخال لبيئة العمل كل المستجدات الحديثة بفرض بيئة رقابية الكترونية تتماشى والمتطلبات الخاصة.

الفرع الأول: تفعيل آلية الخدمة الالكترونية ودورها في الحد من الفساد الاداري

بالنظر إلى واقع الخدمة الالكترونية المقدمة وجودتها المقدمة للجمهور والمعتمدة من طرف المؤسسات والمرافق الإدارية، والتي تتسم بالدقة والسرعة الفعلية بطريقة الكترونية، من شأنها الارتقاء بالأعمال الادارية عن طريق تحسين أداء موظفيه وتحقيق حد كبير من الشفافية التي يتطلبها هذا العمل، التي تسهم في خفض نسبة الخروقات والتجاوزات التي قد تصدر من الموظف العام، كما تعمل على محاربة صور الفساد الشائكة في مختلف المرافق العامة كالمحسوبية والرشوة وغيرها...

وعليه فإن تطبيق نظام الادارة الالكترونية يستوجب الحرص على سير وانتظام المرفق العام ليتمكن طالب الخدمة الكترونيا من توافرها في الوقت التي يطلبها فيه؛ الأمر الذي من شأنه أن يجعل سير المرفق العام بشكل مستمر دون الحاجة إلى اللجوء لتحديد مواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها للاستفادة من الأعمال الإدارية المقدمة منه.

كما نجد من زاوية أخرى بأن العمل وفقا لمتطلبات الإدارة الالكترونية يعمل على التقليل من خطورة الاضراب وتحمل الموظفين لمسؤولياتهم التأديبية بالدرجة الأولى، وكذا الجنائية والمدنية، حيث العمل بنظام الخدمات الالكترونية يمكن الموظف من توعية وظائفه وتقديم خدماته الإدارية للجمهور خارج أوقات عمله، على أن يساهم أيضا في القضاء على جل أشكال التعسف وعدم احترام مواعيد العمل، وكذا محاربة التسبب الوظيفي وبالتالي التطبيق المحكم لمبدأ سير المرفق العام بانتظام.

في حين يكمن الدور الايجابي للخدمة الالكترونية في تسيير المرفق العامة تتضح من خلال تغلب الإدارة على مشكل الاجازات والعطل المرضية التي تتجاوز الحدود المسموح

¹ حمدي أمينة-عصام حوادق، رقمنة الإدارة كآلية لتحسين الخدمة العمومية للمرفق العام، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 02، قسنطينة، الجزائر، 2021، ص 963.

بها قانونا، وبالتالي لا يصبح أمام الإدارة إلا تطبيق الخدمة الالكترونية التي تضمن السير المستمر والحسن للمرافق العامة من جهة والقضاء على الغيابات المتكررة للموظفين من جهة مغايرة؛ وكل ذلك ما من شأنه التأكيد على تعزيز ثقة المواطن بخدمات الإدارة وبالتالي القضاء على الفساد داخلها.

دون أن نغفل عن الدور الفعال للخدمة الالكترونية أيضا في تفعيل مبدأ المساواة الذي يجسد من خلال عدم التفرقة بين العملاء وتحديد رسوم الاستخدام المطلوبة لإنشاء بوابة الكترونية¹.

وبالتالي فالخدمة الالكترونية كذلك تجعل المتعاملين بها أو مستخدميها على قدر من المساواة في اتباع اجراءات الحصول عليها أو الاستفادة منها؛ الأمر الذي من شأنه محاربة الفساد الإداري والتقليل من مظاهره داخل الكيانات الادارية بالاعتماد على نظام الكتروني متكامل قائم على الوسائل التكنولوجية المتطورة.

الفرع الثاني: تفعيل آلية الرقابة الالكترونية ودورها في الحد من الفساد الاداري

بعد منجز عملية الرقابة بالتطور التكنولوجي الحاصل في مجال المعلومات أصبحت تتم بطرق فعالة تسمح للشبكة الداخلية للمؤسسة بالكشف عن الانحرافات والتجاوزات وغيرها من مظاهر الفساد داخل الادارة عن طريق تدفق المعلومات وتوفير التشبيك بين أعضاء المؤسسة الادارية بداية من المدرب للمستهلك؛ الأمر الذي يعزز من دور الرقابة الالكترونية في متابعة جل العمليات وسير القرارات المختلفة وبالتالي تصحيح الأخطاء على مستوى المؤسسات.

وعليه فان الرقابة الالكترونية تهدف للانتقال من النظام الرقابي التقليدي لاستخدام تقنيات المعلومات بكل صورها في الاطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة لممارسة العمل الرقابي منها شبكات الحاسب الآلي التي تهدف لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات؛ الأمر الذي من شأنه تفعيل الشفافية للأجهزة التنفيذية وتحديد بؤر الفساد الاداري ما يضمن زيادة فاعلية انظمة دعم القرار.

¹ مختار حماد، تأثير الادارة الالكترونية على إدارة المرفق العام، رسالة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 81.

ومما لا شك فيه أن الرقابة الالكترونية تحقق استخداما فعالا للأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الانترنت بكل تدقيق وفحص ومعاينة آنية واكتشاف الانحرافات في حال وقوعها واتخاذ التدابير اللازمة لحلها ومعاقبة مرتكبيها.

ضف إلى ذلك أن اعتماد الادارة على الوسائل التقنية المتقدمة يساعد في تفعيل عمل المفتشين والمراقبين وقت اكتشافهم لمكامن الفساد، من خلال العمل على تسهيل الربط الالكتروني للمنظومة الالكترونية للأجهزة الرقابية مع التشكيلات التنفيذية التي تشرف الهيئة الرقابية على رقابتها؛ ومن جهة أخرى توفير قنوات اتصال سريعة بين مختلف اقسام المنظومة الرقابية بشكل يضمن فعالية عملها.

واخيرا فقد ساهم تفعيل نظام الرقابة الالكترونية على مستوى الوحدات الإدارية بانخراط الجميع لمعرفة ما يوجد داخل الإدارة، ما من شأن ذلك التزام الموظفين بتأدية الالتزامات المفروضة عليهم بطرق مشروعة من خلال ادراكهم للرقابة المستمرة وبالتالي لا مجال للتهرب من مسؤولياتهم الوظيفية¹، كل ذلك فُرض بهدف صد الأعمال الغير لائقة وتقاعس الموظفين وبالتالي العمل على سد ثغرات ومكامن الفساد وأشكاله داخل المرافق العمومية.

خاتمة:

ختاما لما سبق دراسته في موضوعنا المعنون بـ "رهان التناظم بين تجسيد الشمول الرقمي ومكافحة الفساد الاداري نخلص بأن الإدارة الرقمية تعد جوهر العصرية التي تبنتها الجزائر بهدف تحسين الخدمة العمومية المقدمة من قبل وحداتها بالتخلي تدريجيا على النظم التقليدية والدعائم الورقية التي تثقل كاهل الأفراد المتعاملين والإدارات والمرافق العمومية والتوجه نحو التصديق الالكتروني الذي يعمل على تعزيز ثقة المواطن في التعامل مع الادارة.

وعليه حتى تقدم الدولة حولا للمشاكل والتعقيدات التي تعترض المؤسسات الإدارية والتي من شأنها رفع نسب الفساد وتفشيهِ، أصبح الدخول في مرحلة التطبيق

¹ نجم عبود، الادارة الالكترونية، دار المريح للنشر، الرياض، السعودية، ص 61.

الإلكتروني في تقديم الخدمات بطرق رقمية ضرورة حتمية تفرضه التحولات الحاصلة وتقتضيه التطورات الحقيقية لمؤسسات الخدمة العمومية.

إلى جانب ذلك نجد أن ادخال مثل هذه المفاهيم يفرض وجود حماية خاصة للبيانات والمعلومات وكافة التصرفات والأعمال الإدارية عن طريق تفعيل نظم رقابية مخصصة لذلك على أن تدخل حيز الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلوماتية، في مقابل ذلك نجد أن تفعيل نظام الرقابة الإلكترونية داخل الإدارة يساهم في تسهيل عمل المدراء لمراقبة أعمال موظفيهم وأدائهم مع العملاء، كل ذلك يجعل تحقيق صور الشفافية والنزاهة أقرب للحقيقة وبالتالي القضاء على البيروقراطية وسد كل بؤر الفساد الحاصلة داخل المرافق العامة.

حتى تتم معالجتنا للموضوع بطريقة سليمة مستغل جوانبه الحساسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- على الرغم من تفعيل آليات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات الإدارية إلا أن الفساد لازال يغزو الأجهزة الإدارية.
- العمل على مجابهة الفساد الإلكتروني بطرق الكترونية يتطلب وضع آليات إدارية رقمية محكمة من جميع جوانب أعمالها وخدماتها المقدمة.
- تسمح الرقمنة بتداول المعلومات وسهولة وصولها إلى كافة طالبي الخدمات الإلكترونية الممنوحة من قبل المؤسسات والمرافق العامة.
- الاعتماد على البيئة الرقمية داخل الإدارة يعتبر المنفذ الوحيد لترشيد خدمات المرافق العمومية وتوفير المصداقية والنزاهة.
- يتمثل الدور الفعال لتفعيل الرقمنة في المؤسسات الإدارية منصب على تطبيق الخدمة الإلكترونية والرقابة عليها إلكترونياً.

وعلى إثر ما تقدم من نتائج **نقترح** ما يلي:

- وجوب الاهتمام بالموارد البشرية من خلال تكوين الموظفين والعمل على تدريبهم داخل المرافق العامة.

- القيام بالحملات التوعوية للتعريف بالآثار السلبية للفساد داخل المؤسسات الإدارية والمرافق العمومية، ومن جانب آخر نشر ثقافة تحلي الموظف بالأخلاق الوظيفية العامة.
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة لإعمال الرقمنة بتوفير مجمل المتطلبات المادية والبشرية.
- العمل على تعميم العمل الرقمي في الإدارات على المستوى الوطني بتوسيع انتشارها على جميع وحدات المؤسسات والإدارات العمومية.
- ازالة الغموض الحاصل على مستوى مفهوم الرقمنة والإدارة الرقمية لضمان التطبيق المثالي للإدارة الالكترونية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

- القوانين:

- 1- القانون رقم 01-06 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم.
- 2- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق لـ 1 فيفري 2015 المحدد للقواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني.
- 3- المرسوم الرئاسي رقم 12-415 المؤرخ في 27 محرم 1434 الموافق لـ 11 ديسمبر 2012، ج.ر.ع 68، يتضمن التصديق على الميثاق الافريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 06/413، مؤرخ في 1 ذي القعدة 1427 الموافق لـ 22 نوفمبر 2006، الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها ومكافحة سيرها، جريدة رسمية عدد 74، لسنة 2006.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- أحمد رشيد، الفساد الإداري الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، دار الشعب، مصر، 1986.
- 2- سالم حنان، ثقافة الفساد في مصر، دراسة مقارنة للدول النامية، الطبعة الأولى، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003.
- 3- صلاح الدين فهي محمود، الفساد الإداري كمعوق كعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.
- 4- نجم عبود، الادارة الالكترونية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية. د.س.

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- مختار حماد، تأثير الادارة الالكترونية على إدارة المرفق العام، رسالة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

ج- المقالات في المجلات:

- 1- حمدي أمينة-عصام حوادق، رقمنة الإدارة كآلية لتحسين الخدمة العمومية للمرفق العام، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 35، العدد 02، قسنطينة، الجزائر، 2021.
- 2- قاسم علوان سعيد، سهاد عادل أحمد، الفساد الإداري والمالي –المفهوم -الأسباب-الآثار-وسائل المكافحة-، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 6، العدد 18، 2014.